خصائص لجان المراجعة وأثرها على جودة التقارير المالية

■د. عصام عبدالسلام الشامس * ■ د. سمير البهلول بالحاج **

■ **الملخص**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ومقارنة أثر خصائص لجان المراجعة (استقلالية أعضاء اللجنة، مؤهلهم المحاسبي أو المالي وعدد اجتماعاتهم السنوية) على جودة التقارير المالية المنشورة (نوع تقرير المراجع الخارجي) في الشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصتي الكويت وعمان. حيث تمثل مجتمع الدراسة في الشركات العقارية المدرجة ببورصتي الكويت وعمان والتي احتوت تقاريرها السنوية على إفصاحات عن متغيرات الدراسة (11 شركة)، وقد تألفت عينة الدراسة من (10) شركات، منها (5) شركات عقارية مدرجة ببورصة الكويت، وعدد (5) شركات عقارية مدرجة ببورصة عمان. خلال الفترة من 2016 – 2017.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإعداد هذه الدراسة، وأسلوب تحليل المحتوى، كما استخدم الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري) لوصف متغيرات الدراسة، وتم اختبار الفرضيات بواسطة تحليل الانحدار المتعدد.

توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات: عدم إفصاح أغلب الشركات العقارية الكويتية والأردنية (85 ٪ تقريبا) عن المعلومات المتعلقة بخصائص لجان المراجعة لديها، ووجود علاقة عكسية لاستقلالية أعضاء لجان المراجعة ومؤهلهم العلمي أو المحاسبي على جودة التقارير المالية (نوع تقرير المراجع الخارجي) في الشركات العقارية المدرجة في بورصة الكويت. أما الشركات العقارية المدرجة في بورصة عمان فقد أظهرت الاختبارات وجود علاقة عكسية لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، مؤهلهم العلمي أو المحاسبي وعدد اجتماعات الأعضاء وبين جودة التقارير المالية.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة طرابلس
** عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة طرابلس

■ المقدمة

تعتبر التقارير المالية خلاصة العمل المحاسبي وهي بمثابة حلقة وصل بين المنشأة من جهة وبين المستفيدين من هذه التقارير من جهة أخرى، لذلك فإن جودة هذه التقارير يعتبر مطلباً مهماً لأجل تقديم المعلومات المحاسبية في أفضل صورة، وهذا ما حرصت عليه مبادئ الحاكمية المؤسسية التي تعتبر لجان المراجعة احد ابرز دعائمها، حيث تعمل هذه اللجان على تعزيز وضمان نزاهة وكفاءة التقارير المالية لكي تكون ذات جودة عالية، الأمر الذي يساعد على تحقيق ثقة المستخدمين للبيانات المالية وخاصة بعد حالات الإفلاس التي شهدها العالم لشركات عملاقة أثرت على الثقة بين المستثمرين ومحتوى التقارير المالية.

بحيث تكون هذه اللجان هي الحارس على مدى عدالة التقارير المالية من خلال الإشراف والرقابة على إعداد هذه التقارير، وكذلك الإشراف على عمل المراجعين الداخليين والخارجيين (الرحيلي، 2008).

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتساهم في تحديد مدى تأثير لجان المراجعة على جودة التقارير المالية.

● **الكلمات الدالة:** لجان المراجعة، جودة التقارير المالية، بورصة الكويت، بورصة عمان.

■ مشكلة الدراسة

تعتبر التقارير المالية وما تحتويه من معلومات المصدر الرئيسي والوحيد للعديد من المستفيدين من هذه القوائم، لذلك فإن أي تلاعب أو تحريف في هذه القوائم سوف يضر بالمستخدمين، ويهز الثقة في البيانات المحاسبية المنشورة، لذلك حرصت معظم التشريعات الدولية والمحلية على تعزيز جودة هذه التقارير. وتعد لجان المراجعة أحد أبرز العناصر الداعمة لتحقيق الجودة في التقارير المالية، من خلال دورها التي تقوم به، مثل متابعة المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

عليه انحصرت مشكلة الدراسة من خلال صياغة السؤال الرئيس التالي:

● **ما هو أثر لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات العقارية المدرجة ببورصة الكويت وبورصة عمان.**

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو أثر استقلالية أعضاء لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات

المساهمة العقارية المدرجة ببورصة الكويت وبورصة عمان؟

2. ما هو أثر المؤهل العلمي الذي يحمله عضو لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصة الكويت وبورصة عمان؟

3. ما هو أثر عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصة الكويت وبورصة عمان؟

■ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- التعرف على مدى تأثير لجان المراجعة (استقلالية أعضاء لجان المراجعة، مؤهلاتهم المحاسبية أو المالية، عدد مرات اجتماعاتهم) على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصة الكويت وبورصة عمان.
- مقارنة أثر لجان المراجعة على جودة التقارير المالية بين الشركات المدرجة ببورصة الكويت والشركات المدرجة ببورصة عمان.
- الوقوف على أهمية جودة التقارير المالية، وأهمية لجان المراجعة.

■ الدراسات السابقة

لقد تعددت الدراسات التي تناولت دور لجان المراجعة في بيئة الأعمال، ولكن تم التركيز على الدراسات التي اهتمت بخصائص لجان المراجعة وأثرها على جودة التقارير المالية للشركات، والتالي استعراض لبعضها:

- **دراسة (يخلف، 2017)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور لجان المراجعة كإحدى دعائم حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية، وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، وتوصلت الدراسة إلى أن متغير استقلالية أعضاء لجان المراجعة له علاقة طردية بجودة التقارير المالية، وأما بالنسبة لمتغير عدد اجتماعات أعضاء لجان المراجعة فكان له علاقة عكسية بجودة التقارير المالية، أما متغيري الخبرة المالية وعدد أعضاء لجان المراجعة ليس لهما علاقة بجودة التقارير المالية، كما أظهرت نتائج الدراسة من وجهة نظر كل من لجان المراجعة ومجالس الإدارة أن جميع متغيرات الدراسة ليس لها علاقة بجودة التقارير المالية. وأوصت الدراسة بضرورة بعنصر الخبرة والاستقلالية لأعضاء لجان المراجعة والتقيد بعدد اجتماعات أعضاء لجان المراجعة المنصوص عليها في دليل مصرف ليبيا المركزي.

- **دراسة (حمدان، 2014)**: هدفت الدراسة إلى بيان أهمية لجان المراجعة في تعزيز الرقابة وتدعيم قرارات مجلس الإدارة، فضلا عن مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات، وقد قارنت الدراسة القوانين واللوائح التي نظمت تشكيل وعمل لجان المراجعة في كل من: الأردن، السعودية، مصر والعراق، ومقارنتهم مع ما جاء في النشرات الدولية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود قصور في كل التشريعات ولكن بنسب متفاوتة. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على معالجة أوجه القصور الموجودة بالتشريعات المتعلقة بلجان المراجعة.
- **دراسة (عبدالحكيم والعين، 2013)**: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر خصائص لجان المراجعة (لعدد 100 شركة مدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي) على تحسين نوعية الرأي بتقرير المراجع الخارجي (خلال فترة 2008 – 2012). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين استقلال أعضاء لجان المراجعة، وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية في أعضاء اللجنة، وسمعتهم الجيدة وبين استلام الشركة لتقرير مراجعة نظيف، كما تبين وجود علاقة ارتباط عكسية لملكية أعضاء اللجنة لأسهم الشركة وبين استلام الشركة لتقرير مراجعة نظيف، في حين لم توجد علاقة بين عدد أعضاء اللجنة، وعدد مرات اجتماع اللجنة ومكافآت أعضائها وبين استلام الشركة لتقرير مراجعة نظيف.
- **دراسة (قديح، 2013)**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة ببورصة فلسطين، وقد تمثل مجتمع وعينة الدراسة في عدد سبعة مصارف للفترة من 2006 إلى 2011.

ومن أهم نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين كل من حجم لجنة المراجعة واستقلالية أعضائها وبين جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة أسهم المصرف التي يمتلكها أعضاء اللجنة وبين جودة التقارير المالية، كذلك عدم وجود أثر لكل من المؤهل المحاسبي أو المالي وعدد اجتماعات اللجنة على جودة التقارير المالية

- **دراسة (حمدان ومشتهي، 2011)**: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين إمكانية تسلم الشركة لتقرير نظيف وخصائص لجنة المراجعة، من خلال تحليل بيانات (50) شركة من شركات القطاع الصناعي المدرجة ببورصة عمان، خلال الفترة من 2001 إلى 2006. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود تأثير إيجابي لكل من: حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها على تقرير مراجع الحسابات الخارجي، في حين لم يكن هناك تأثير لاستقلالية أعضاء اللجنة وعدد مرات اجتماعاتها على تقرير المراجع الخارجي.

- **دراسة أحمد** (2011): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور لجان المراجعة (للفترة من 2005 إلى 2008) في تحسين جودة التقارير المالية لعدد (10) شركات أدوية مدرجة بالبورصة المصرية. ومن خلال تحليل بيانات هذه الشركات توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة وعددهم والمؤهل والخبرة المالية لأعضائها على جودة تقرير المراجع الخارجي، وعدم وجود أثر لعدد اجتماعات اللجنة على جودة التقارير المالية.
- **دراسة (إسماعيل،** 2010): اختبرت هذه الدراسة مدى وجود علاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية على بيانات (30) شركة من الشركات المدرجة ببورصة عمان في القطاعين المصرفي والصناعي خلال فترة 2006 – 2008. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذين في مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع أعضاء مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة وبين جودة التقارير المالية. أما الجوانب الأخرى المتعلقة بالحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الاحصائية على وجود علاقة بينها وبين جودة التقارير المالية.
- **دراسة** (Malihi, et., al., 2013): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة ما بين لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية، وقد تكونت عينة الدراسة من (94) محاسب وزعت عليهم استبانة الدراسة، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن لجنة المراجعة تؤثر بشكل إيجابي على فعالية المراجعة الخارجية، وفعالية المراجعة الداخلية، والرقابة الداخلية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية.
- **دراسة** (Velte & Stiglabour, C, 2011): تناولت هذه الدراسة تأثير الخبرة المالية والاستقلالية للجان المراجعة على جودة التقارير المالية، ومن خلال تحليل محتوى التقارير السنوية لعدد (71) شركة من الشركات المدرجة في السوق المال الألماني خلال الفترة من 2002 – 2009. وأهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة عكسية بين خبرة أعضاء لجان المراجعة واستقلاليتهم على جودة التقارير المالية.
- **دراسة** (Martinez & Fuentes, 2007): حيث تناولت هذه الدراسة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وتقرير المراجع الخارجي وأوضحت هذه الدراسة أن استلام الشركة لتقرير مراجعة نظيف يعتبر مقياسا لجودة المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركة، وطُبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من (380) شركة من الشركات المدرجة في

سوق المال الإسباني، خلال الفترة من 1999 - 2001، وقد تم تحليل بيانات الدراسة من خلال نموذج الانحدار المتعدد، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة طردية بين حجم لجنة المراجعة واستقلالية أعضائها وبين جودة التقارير المالية، ووجود علاقة عكسية بين امتلاك أعضاء اللجنة لأسهم الشركة وبين جودة التقارير المالية للشركة (وهو استلام الشركة لتقرير نظيف من مراجع خارجي).

■ الإطار النظري والدراسات السابقة

● جودة التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية المصدر الرئيسي للمعلومات للعديد من المستخدمين، مثل: المساهمين الحاليين والمحتملين، والملاك ومؤسسات الاقراض ومصلحة الضرائب، حيث تعتبر التقارير المالية السنوية هي نتاج النظام المحاسبي، وتشتمل على قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى تقرير المراجع الخارجي، وكلمة رئيس مجلس الإدارة، والإيضاحات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

ويتمثل الهدف الرئيسي للتقارير المالية في توفير معلومات مالية خاصة بالوحدة المصدرة للتقارير على أن تتسم تلك المعلومات بالجودة من أجل أن تكون مفيدة في عملية صنع القرارات الاقتصادية، وعلى الرغم من أهمية جودة التقارير المالية إلا أن إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه الأدب المحاسبي تتمثل في كيفية قياس جودة التقارير المالية. (عبدالله، 2016)

لقد عرف (كبلان، 2013) جودة التقارير المالية بأنها: مدى تقديم التقارير المالية لمعلومات حقيقية وعادلة حول الأداء الاقتصادي للشركة والوضع المالي بها.

■ أهمية جودة التقارير المالية

هناك عدة عناصر تدل على أهمية جودة التقارير المالية، والتي منها: (أحمد، 2006)

1. جودة التقارير المالية ستؤثر إيجابياً على ثقة المستفيدين فيها، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة اعتمادهم على ما تتضمنه من معلومات مالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بالوحدة.
2. كما أنها ستؤثر إيجابياً على قرارات المستثمرين المتعلقة بضخ استثماراتهم في مجالات الاستثمار المختلفة، وفي الاقراض، وفي توزيع مواردهم المتاحة، بما يؤدي في النهاية إلى زيادة الكفاءة العامة للسوق.

3 . دورها الرئيسي في نقل وتوصيل المعلومات المالية إلى الأطراف المستفيدة بطريقة صحيحة وفي الوقت المناسب.

4 . المعلومات الجيدة شريان حياة للأسواق النشطة القوية، وبدونها تتدهور ثقة المستثمر، وتتوقف الاستثمارات، وتختفي الأسواق التي تسودها العدالة والكفاءة.

■ **لجان المراجعة**

لجان المراجعة هي إحدى اللجان الدائمة التي يشكلها مجلس الإدارة بناء على تعليمات الحوكمة المؤسسية، وقد أشار عبدالله (2016) إلى أن لجان المراجعة تعتبر أحد العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية (بالإضافة للإدارة، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي، المعايير المحاسبية).

وقد تعددت التعريفات الخاصة بلجنة المراجعة، والتي منها:

عرفها (Arens, et. al, 2017): «لجنة مكونة من عدد مختار من الأشخاص من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة، تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المراجع عن الإدارة، وقد تتكون من ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعضاء من مجلس الإدارة من غير المديرين».

كما عرفها (Andrew and Goddard, 2000): " مجموعة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة في الغالب من ثلاثة أعضاء على الأقل في الشركات العامة بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين) ويمتلك أحد أعضائها على الأقل لخلفية مالية أو محاسبية، يشكل مجلس الإدارة هذه اللجنة، ويحكم عملها ميثاق مكتوب يبين بوضوح مسئولياتها وطرق القيام بها، وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهماتها. وتقوم بمهام عديدة أهمها: مراجعة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، وتعمل اللجنة كحلقة وصل بين مراجع الحسابات الخارجي وبين مجلس الإدارة، ومن المهمات الأخرى مراجعة: تعيين المراجع الخارجي، خطة المراجع الخارجي، نتائج عملية المراجعة ونظام الرقابة الداخلية"،

ولقد أثبتت معظم الدراسات أن هناك مجموعة خصائص رئيسية يجب توافرها في لجنة المراجعة لكي تستطيع لجنة المراجعة القيام بمهامها بشكل موضوعي، ودقيق، وبدون تحيز، وللحصول على تقارير مالية ذات جودة عالية تمثل صلب عمل لجنة المراجعة، ومن أبرز الخصائص ما يلي: (الشريف، 2008).

- عدد (حجم) أعضاء لجنة المراجعة.
- استقلالية أعضاء لجنة المراجعة.

- المؤهلات المحاسبية أو المالية لأعضاء لجنة المراجعة.
- عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة.
- ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة.

■ مهام ومسؤوليات لجان المراجعة

تتمتع لجان المراجعة بمجموعة من المهام والمسؤوليات عليها القيام بها، وبالتالي عرض لأهم ما توصلت إليه لجنة Smith (2003): (شعبان والسويح، 2010)

1. مراقبة سلامة وصدق القوائم المالية للشركة، والمعلومات الصادرة عن الأداء المالي، والمعالجات المحاسبية المستندة على الحكم الشخصي.
2. المشاركة في اختيار وإنهاء عقد المراجع الخارجي، وتحديد مكافأته وشروط تعيينه.
3. الرقابة على استقلالية المراجع الخارجي، وموضوعيته، وفاعليته.
4. الرقابة على وظيفة المراجعة الداخلية.
5. مراجعة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
6. إعداد التقارير لمجلس الإدارة بشأن أي تصرف مطلوب منه، وكذلك تقديم المقترحات بشأن أي تطوير أو تحسين مطلوب.
7. تقديم التقارير إلى حملة الأسهم.
8. مراجعة وتقييم السياسات المحاسبية المستخدمة، ومراجعة تجميع القوائم المالية الموحدة.

● واقع لجان المراجعة في ظل القوانين والتشريعات

تنظم القوانين والتشريعات المحلية شكل وعمل لجان المراجعة، والتالي استعراض لأهم القوانين والتشريعات بالبيئة الكويتية والأردنية.

● البيئة الكويتية

يعتبر القرار رقم (25) لسنة 2013 "بشأن إصدار قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال" الذي أصدرته هيئة أسواق المال الكويتية، هو القرار الشامل الذي يحوي كل التفاصيل المتعلقة بلجان المراجعة، والذي يعتبر نافذا من تاريخ صدوره (هيئة أسواق المال، 2015)

وقد تم تعزيز القرار السابق بالقرار رقم (72) لسنة 2015 "بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط

الأوراق المالية وتعديلاته". حيث تضمنت اللائحة التنفيذية أحكام وردت بالكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) لها علاقة بلجان المراجعة، ولكن دون تعديلات لما ورد بالقرار رقم (25)، على أن يعمل به ابتداء من 30 يونيو 2016. ويعد هذا القرار بمثابة إعلان انطلاق سوق الأعمال الكويتي لمرحلة جديدة من التنظيم والرقابة والتي تم استسقاء أساس الأفكار فيها من أفضل الممارسات التنظيمية والرقابية العالمية. www.cma.gov.kw

- **البيئة الأردنية**

تم تناول واقع لجان المراجعة بالبيئة الأردنية من خلال عدة قوانين وتشريعات، وبالتالي استعراض لأهم هذه القوانين والتشريعات:

- تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية رقم (1) لسنة 1998 للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية، حيث طالبت المادة رقم (25) من التعليمات أن تقوم الشركات بتشكيل لجان تدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وحددت مهمات وصلاحيات اللجنة على أن تجتمع أربع مرات في العام على الأقل.
- قانون الأوراق المالية رقم (76) لعام (2002)، أشار إلى لجان التدقيق بموجب المادة (46).
- تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان لسنة (2004)، والمعمول بها اعتبارا من 2004/3/1 التي تنص بالبند رقم (4) على وجود لجنة تدقيق لدى المصدر بالمعنى المقصود في قانون الأوراق المالية.
- تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2004/53)، والمعمول بها اعتبارا من 2004/3/1.

- وآخر ما صدر عن هيئة الأوراق المالية بخصوص حوكمة الشركات، هو «تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة"، على أن يعمل بهذا القرار اعتبارا من 2017/5/22.

- **أوجه الاختلاف والتوافق بين التشريعات الكويتية والأردنية والعالمية**

تتفق التشريعات الكويتية والأردنية مع أغلب التشريعات العالمية في الخصائص التي يجب توفرها في لجان المراجعة، ومن الخصائص المتوافقة عليها، هي:

- عدد أعضاء اللجنة: حددت كل من التشريعات الكويتية والأردنية عدد ثلاثة أعضاء كحد أدنى. وهذا متوافق مع العديد من دول العالم، مثل: بريطانيا وأمريكا.

- استقلالية الأعضاء: أشارت التشريعات الكويتية إلى ضرورة تمتع عضو واحد على الأقل بالاستقلالية. أما التشريعات الأردنية فحددت الحد الأدنى بعضوين. أما التشريعات البريطانية والأمريكية فقد أشارت إلى ضرورة أن تنبثق لجنة المراجعة من مجلس الإدارة وتكون من أعضاء المجلس غير التنفيذيين.
- المؤهل المحاسبي أو المالي: كلا التشريعين الكويتي والأردني حرص على أن يكون أحد الأعضاء حاملا لمؤهل علمي في المحاسبة أو المالية أو لديه خبرة محاسبية أو مالية، وهذا ما ذهب إليه كل من التشريع البريطاني والأمريكي. وقد أضاف التشريع الأردني ضرورة توفر المعرفة المالية أو المحاسبية لدى جميع أعضاء اللجنة، وهذا ما ذهب إليه قانون Sarbanes and Oxley الذي أشار إلى ضرورة أن يكون لدى كل عضو من أعضاء لجنة المراجعة حد أدنى من المعرفة الأساسية بالقوائم المالية. بل إن دول مثل بريطانيا، فرنسا وأمريكا أشارت زيادة على ذلك إلى ضرورة حصول عضو لجنة المراجعة على التدريب والتأهيل المناسب (شعبان والسويح، 2010).
- عدد اجتماعات أعضاء اللجنة: حرصت التشريعات الكويتية والأردنية على أن يكون الحد الأدنى لاجتماعات اللجنة السنوية عدد أربعة اجتماعات. وهذا متوافق مع التشريع الأمريكي، أما التشريع البريطاني فأشار إلى ثلاثة اجتماعات كحد أدنى.

6- منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المحتوى للحصول على بيانات الدراسة من التقارير السنوية المنشورة للشركات عينة الدراسة.

■ **مجتمع وعينة الدراسة**

تمثل مجتمع الدراسة في جميع شركات المساهمة العامة العقارية المدرجة في بورصة الكويت (عددها 40 شركة) (www.boursakuwait.com.kw)، وفي بورصة عمان (عددها 34 شركة) (www.asc.com.jo)، وبشرط احتواء التقارير السنوية للشركات على:

- الإفصاح اللازم عن خصائص لجان المراجعة.
- تقرير المراجع الخارجي.

وقد انطبقت الشروط السابقة فقط على فترة (2016 – 2017)، وعلى عدد ست شركات كويتية (15 ٪)، وخمس شركات أردنية (15 ٪)، مبينة بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1) مجتمع وعينة الدراسة

م	الشركة	البلد
1	أعيان العقارية	الكويت
2	التجارة والاستثمار العقاري	الكويت
3	المساكن الدولية للتطوير العقاري	الكويت
4	الوطنية العقارية	الكويت
5	انجازات للتنمية العقارية	الكويت
6	منشآت للمشاريع العقارية	الكويت
7	الإحداثيات العقارية	الأردن
8	المعاصرون للمشاريع الإسكانية	الأردن
9	المهنية للاستثمارات العقارية والإسكان	الأردن
10	الاتحاد لتطوير الأراضي	الأردن
11	ميثاق للاستثمارات العقارية	الأردن

●المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى الموقع الرسمي لبورصتي الكويت وعمان.

وقد تم استبعاد شركة منشآت للمشاريع العقارية لوجود تطرف بعدد اجتماعات أعضائها.

ويعزو الباحثان سبب اختيارهما لمجتمع الدراسة إلى كون القطاع العقاري يلعب دورا هاما في النهضة العمرانية للدول، كما أن هذا القطاع لم يسبق أن انفرد بدراسة لوحده، وهو يحتل مساحة لا بأس بها في بورصة الكويت وبورصة عمان لسنة 2018.

حيث تأتي الشركات العقارية في بورصة عمان في الترتيب الأول من حيث عددها، وبنسبة 17 ٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة والبالغ عددها (196) شركة، كما أن عدد الأسهم المدرجة ببورصة عمان للشركات المساهمة العقارية هي بالترتيب الثاني (بعد البنوك) بنسبة 11 ٪ من إجمالي عدد الأسهم المدرجة ببورصة عمان.

أما الشركات العقارية الكويتية فهي صاحبة ثاني أكبر عدد من الشركات المدرجة ببورصة الكويت (يأتي قبلها شركات الخدمات المالية). وبنسبة 23 ٪ من إجمالي عدد

الشركات المدرجة ببورصة الكويت البالغة (175) شركة.

■ مصادر البيانات

لغرض جمع بيانات الدراسة تم الاعتماد على:

1- عدد من الكتب والدوريات العلمية والرسائل الجامعية المتخصصة العربية منها والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.

2- البيانات الواردة بالتقارير السنوية الخاصة بالشركات محل الدراسة المتاحة على المواقع الإلكترونية لبورصتي الكويت وعمان والمواقع الإلكترونية للشركات محل الدراسة.

3- التشريعات والقوانين والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن الجهات المختصة بالكويت والأردن.

■ متغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع استنادا إلى بعض الدراسات السابقة، (انظر الشكل رقم 1)، وتتمثل متغيرات الدراسة في:

المتغير التابع (جودة التقارير المالية): لقد تم استخدام نوع التقرير الذي يصدره المراجع الخارجي كمتغير للتعبير عن جودة التقارير المالية للشركة، وهذا يتفق مع دراسة (Martinez & Fuentes, 2007) التي تناولت مدى تأثير خصائص لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية، حيث أوضحت هذه الدراسة أن استلام الشركة لتقرير نظيف مقياس لجودة التقارير المالية.

وقد قام الباحثان بجمع تقارير المراجع الخارجي لجميع الشركات العقارية عينة الدراسة المدرجة ببورصة الكويت وبورصة عمان خلال فترة 2016 – 2017، ومن خلال تحليل محتوى هذه التقارير تم تقسيمها إلى قسمين: تقرير نظيف (تم التعبير عنه بالقيمة صفر)، وتقرير متحفظ (تم التعبير عنه بالقيمة واحد).

أما أنواع التقارير الأخرى (عكسي، وعدم إبداء رأي) لم يتم إعطاؤها أية قيمة بسبب عدم حصول أي الشركة على هذا النوع من التقارير.

● **المتغيرات المستقلة (خصائص لجان المراجعة):** حدد الباحثان ثلاثة متغيرات[1]

[1] لم يدرج الباحثان ضمن المتغيرات المستقلة للدراسة خاصية «عدد أعضاء لجنة المراجعة» بسبب ثبات العدد (3 أعضاء) لدى جميع الشركات طيلة فترة الدراسة. وكذلك خاصية «امتلاك أعضاء اللجنة لأسهم الشركة» بسبب عدم إفصاح بعض الشركات عن ذلك.

(خصائص) يمكن قياسها بالاعتماد على النموذج المحدد في دراسة (Dey, 2005). وفيما يلي الإجراءات الخاصة بقياس كل متغير:

- **المتغير الأول: استقلالية أعضاء لجنة المراجعة.**

ويقاس بقسمة عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين (غير التنفيذيين) في اللجنة على إجمالي عدد أعضاء اللجنة.

- **المتغير الثاني: المؤهلات المحاسبية أو المالية لأعضاء لجنة المراجعة.**

يقاس بقسمة عدد أعضاء لجنة المراجعة الذين لديهم مؤهل محاسبي أو مالي على إجمالي عدد أعضاء اللجنة.

- **المتغير الثالث: عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة.**

ويقاس بعدد اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة.

4-6 أنموذج الدراسة

يعبر الشكل رقم (1) عن العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في جودة التقارير المالية، وبين المتغير المستقل المتمثل في لجان المراجعة (خصائص لجان المراجعة)

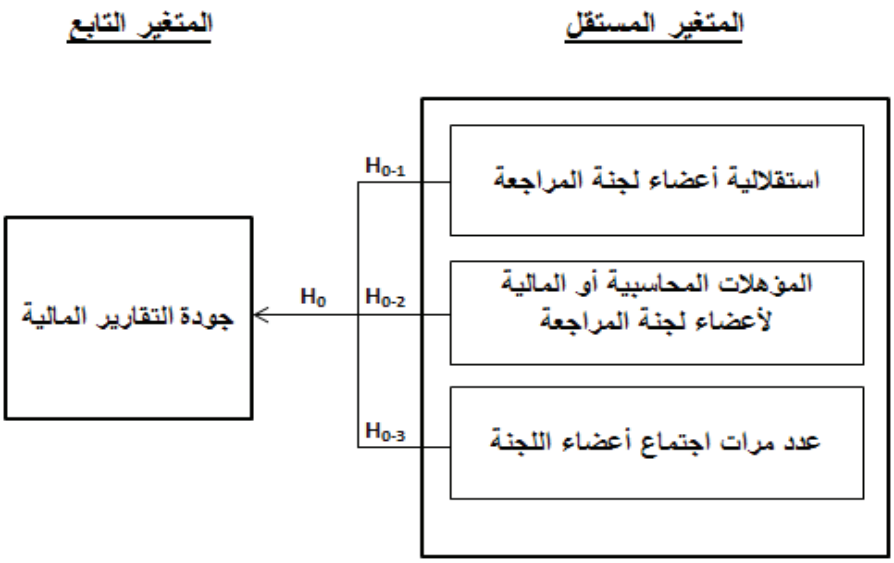

- المصدر/ من إعداد الباحثان.

■ **فرضيات الدراسة**

انطلاقاً من أسئلة الدراسة وأهدافها تمت صياغة الفرضية الرئيسية بالنص العدمي كما يلي:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للجان المراجعة على جودة التقارير المالية للشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصة الكويت وبورصة عمان.

ومن الفرضية الرئيسية تشتق الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** H_{O1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصة الكويت وبورصة عمان.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** H_{O2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصة الكويت وبورصة عمان.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** $H_{O3,}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصة الكويت وبورصة عمان.

■ **تحليل البيانات واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج**

سيتم التعامل مع بيانات كل مجموعة الشركات على حدة، وذلك باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، وأساليب الإحصاء الاستدلالي باستخدام البرنامج الإحصائي (E_Views).

- **وصف متغيرات الدراسة**

في هذا الجزء سيتم التطرق لوصف تحليلي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة قبل البدء في اختبار الفرضيات والتوصل إلى النتائج. حيث يقدم الإحصاء الوصفي صورة مبدئية عن بيانات الدراسة، وذلك بتسليط الضوء على أهم الخصائص لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، باستخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت. وفيما يلي عرض لهذه المقاييس في كل من: الشركات الكويتية، والشركات الأردنية:

● **أولاً: وصف المتغير التابع:**

يظهر الجدول (2) أن جميع شركات المساهمة العامة العقارية (عينة الدراسة) المدرجة ببورصة الكويت وعددها خمس شركات وخلال السنوات 2016، 2017 قد تلقت جميعها تقارير نظيفة، فيما عدى ثلاث حالات فقط تلقت فيهما الشركة تقريرا متحفظا. في حين لم تتلق أي شركة تقريرا معاكسا أو عدم إبداء رأي.

في حين إن جميع شركات المساهمة العامة العقارية الأردنية (عينة الدراسة) المدرجة ببورصة عمان وعددها خمس شركات وخلال السنوات 2016، 2017 قد تلقت جميعها تقارير نظيفة، فيما عدا حالتين فقط تلقت فيهما الشركة تقريرا متحفظا. في حين لم تتلقى أي شركة تقريرا معاكسا أو عدم إبداء رأي.

جدول رقم (2): الوصف الإحصائي لمتغير الدراسة التابع

نوع التقرير الذي يصدره المراجع الخارجي خلال الفترة من 2016 إلى 2017

نوع الرأي	الشركة	2016		2017	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
نظيف	الكويت	4	٪ 80	3	٪ 60
	الأردن	4	٪ 80	4	٪ 80
متحفظ	الكويت	1	٪ 20	2	٪ 40
	الأردن	1	٪ 20	1	٪ 20
معاكس	الكويت	–	٪ 0	–	٪ 0
	الأردن	–	٪ 0	–	٪ 0
عدم إبداء رأي	الكويت	–	٪ 0	–	٪ 0
	الأردن	–	٪ 0	–	٪ 0

ثانياً: وصف المتغيرات المستقلة

يستعرض الجدول رقم (3) أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المستقلة، حيث يمكن تحليل وتفسير الوصف الإحصائي كما يلي:

● **استقلالية أعضاء لجنة المراجعة**: يبين الجدول أن قيمة متوسط خاصية الاستقلالية

بلغ في الشركات الكويتية (43 ٪)، في حين بلغت القيمة العليا (67 ٪)، والقيمة الدنيا (0). مما يشير إلى أن الشركات العقارية المدرجة ببورصة الكويت قد حافظت إلى حد ما على وجود عضو من اللجنة مستقل، وبالنظر إلى القيمة الأدنى نلاحظ أن بعض الشركات خالفت أحيانا المتطلبات القانونية المتعلقة بوجود عضو واحد مستقل على الأقل.

كما يبين الجدول أن قيمة متوسط خاصية الاستقلالية للشركات الأردنية بلغ (56.66 ٪)، في حين بلغت القيمة العليا (100 ٪)، والقيمة الدنيا (0 ٪). مما يشير إلى أن الشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان لم تلتزم إلى حد ما بوجود عضوين من اللجنة مستقلين، وبالنظر إلى القيمة الأدنى نلاحظ أن بعض الشركات خالفت المتطلبات القانونية المتعلقة بوجود عضوين مستقلين باللجنة.

- **المؤهل المحاسبي أو المالي لأعضاء لجنة المراجعة**: يبين الجدول أن متوسط ما نسبته (37 ٪) من أعضاء لجنة المراجعة يحملون مؤهلات في المالية أو المحاسبة، في حين تشير القيمة الأدنى إلى وجود شركات لا يحمل أعضاء لجنة المراجعة لديها أي مؤهل لا مالي ولا محاسبي، وهذا مخالف للوائح والتشريعات النافذة بالكويت والتي تنص على وجود شخص واحد على الأقل ضمن لجنة المراجعة يحمل مؤهل مالي أو محاسبي.

كما يبين الجدول (3) أن متوسط ما نسبته (50 ٪) من أعضاء لجنة المراجعة في الشركات الأردنية يحملون مؤهلات في المحاسبة أو المالية، في حين تشير القيمة الأدنى إلى وجود شركات لا يحمل أعضاء لجنة المراجعة لديها أي مؤهل لا مالي ولا محاسبي، وهذا مخالف للوائح والتشريعات النافذة بالأردن والتي تنص على وجود شخص واحد على الأقل ضمن لجنة المراجعة يحمل مؤهل مالي أو محاسبي.

- **عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة**: يشير متوسط عدد الاجتماعات إلى عدد (5.4) مرات تقريبا اجتماع لأعضاء لجنة المراجعة في السنة، وهو مقبول لأنه أعلى مما تطلبه القوانين والتشريعات الكويتية التي تنص على أربعة اجتماعات في السنة كحد أدنى، وهذا ما يؤكده الحد الأدنى الموجود بالجدول، مما يعني أن لجان المراجعة بالشركات العقارية المدرجة ببورصة الكويت ملتزمة بالحد الأدنى لعدد اجتماعاتها.

في حين يشير متوسط (4.7) مرات اجتماع لأعضاء لجنة المراجعة في الشركات الأردنية، وهو مقبول لأنه أعلى مما تطلبه القوانين والتشريعات الأردنية التي تنص على أربعة اجتماعات في السنة كحد أدنى، وهذا ما يؤكده الحد الأدنى الموجود بالجدول، مما يعني أن لجان المراجعة بالشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان ملتزمة بالحد الأدنى لعدد اجتماعاتها.

جدول رقم (3): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة

المتغيرات المستقلة	شركات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
استقلالية أعضاء لجنة المراجعة	الكويت	0	٪67	٪ 43	0.225
	الأردن	0	٪ 100	٪ 57	0.387
المؤهل المحاسبي أو المالي لأعضاء اللجنة	الكويت	0	٪ 67	٪ 37	0.189
	الأردن	0	٪ 100	٪ 50	0.283
عدد مرات اجتماع أعضاء اللجنة	الكويت	4	9	5.4	1.838
	الأردن	4	8	4.7	1.494

■ اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

بعد أن تم وصف متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، سيتم الآن اختبار الفرضيات بواسطة استخدام برنامج (E_Views) للقيام بالتحليل الإحصائي لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وسيتم أولا اختبار الفرضيات على الشركات العقارية المدرجة ببورصة الكويت، تم اختبار الفرضيات على الشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان.

● أولاً: اختبار الفرضيات على الشركات المدرجة ببورصة الكويت

يبين الجدول التالي اختبار لفرضيات الدراسة المتعلقة بالشركات عينة الدراسة المدرجة ببورصة الكويت.

جدول رقم (4): نتائج اختبار فرضيات الدراسة للشركات المدرجة ببورصة الكويت

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Prob
جودة التقارير المالية	استقلالية أعضاء اللجنة	-1.421	0.343	-4.145	0.006
	المؤهل المحاسبي أو المالي	-0.432	0.035	-12.225	0.000
	عدد اجتماعات اللجنة	0.007	0.044	0.159	0.879
	ثابت الانحدار	1.036	0.489	2.115	0.079
$R^2 = 0.45$					

يعرض الجدول (4) أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على جودة التقارير المالية، وقد أظهر الاختبار أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.45)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة قد فسرت ما مقداره (45 ٪) من التباين في (جودة التقارير المالية).

1- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى** H_{O1}: إن معامل الانحدار لمتغير (استقلالية أعضاء لجنة المراجعة) قد بلغ (-1.421)، وأن قيمة t هي (-4.145)، بمستوى دلالة (Prob = 0.006)، وهي أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن أثر هذ البعد معنوي. عليه سيتم قبول الفرضية البديلة، والتي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصة الكويت"

وبما أن إشارة t سالبة فهذا يدل على علاقة عكسية، أي كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين زادت إمكانية تسلم الشركة لتقرير متحفظ، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الاستقلالية التي يتمتع بها أعضاء لجان المراجعة في الشركات العقارية الكويتية هي استقلالية ظاهرية وليست حقيقية، وهذا يتفق مع دراسة (قديح، 2013)، (Velte, et, al., 2011)

كما أن دراسة (Luohe, et., al., 2008) توصلت إلى عدم وجود رابط بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وبين جودة التقارير المالية للشركات.

2- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية** H_{O2}: بلغ معامل الانحدار لمتغير (المؤهل المحاسبي أو المالي لأعضاء لجنة المراجعة) قيمة (-0.432)، وأن قيمة t هي (-12.225)، بمستوى دلالة (Prob= 0.000). وهو دال إحصائيا، مما يشير إلى معنوية هذا البعد

عند ($\alpha \leq 0.05$). لذلك سيتم قبول الفرضية البديلة، والتي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصة الكويت»

وتدل إشارة t السالبة إلى علاقة عكسية بين المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله أعضاء لجان المراجعة وبين جودة التقارير المالية للشركات العقارية الكويتية،

3- **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة** H_{O3}: لقد بلغ معامل انحدار (عدد اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة) (0.007)، وقيمة t عنده بلغت (0.159)، بمستوى دلالة (Prob = 0.879)، وبما أن مستوى الدلالة أكبر من 5 ٪ ، مما يعني أنه لا يوجد أثر معنوي لهذا المتغير، عليه سيتم قبول الفرضية، التي نصها:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصة الكويت»

- **ثانياً: اختبار الفرضيات على الشركات المدرجة ببورصة عمان**

يوضح الجدول التالي نتيجة اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بالشركات عينة الدراسة المدرجة ببورصة عمان.

جدول رقم (5): نتائج اختبار فرضيات الدراسة للشركات المدرجة ببورصة عمان

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Prob
جودة التقارير المالية	استقلالية أعضاء اللجنة	1.241	0.157	7.929	0.000
	المؤهل المحاسبي أو المالي	0.131	0.200	0.653	0.038
	عدد اجتماعات اللجنة	0.243	0.007	33.073	0.000
	ثابت الانحدار	0.573	0.026	21.760	0.000
$R^2 = 0.89$					

يعرض الجدول (5) أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على جودة التقارير المالية، وقد أظهر الاختبار أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.89)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة قد فسرت ما مقداره (89 ٪) من التباين في (جودة التقارير المالية).

1- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى** H_{O1}: إن معامل الانحدار لمتغير (استقلالية أعضاء لجنة المراجعة) قد بلغ (1.241)، وأن قيمة t هي (7.925)، بمستوى دلالة (Prob = 0.000)، وهي أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن أثر هذ البعد معنوي. عليه سيتم قبول الفرضية البديلة، والتي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية للشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصة عمان"

2- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية** H_{O2}: بلغ معامل الانحدار لمتغير (الخبرة والمؤهل المحاسبي أو المالي لأعضاء لجنة المراجعة) قيمة (0.131)، وأن قيمة t هي (0.653)، بمستوى دلالة (Prob= 0.038)، وهو دال إحصائيا، مما يشير إلى معنوية هذا البعد عند ($\alpha \leq 0.05$). لذلك سيتم قبول الفرضية البديلة، والتي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصة عمان»

3- **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة** H_{O3}: لقد بلغ معامل انحدار (عدد اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة) (0.243)، وقيمة t عنده بلغت (33.073)، بمستوى دلالة (Prob= 0.000)، مما يعني أن أثر هذا المتغير معنوي، عليه سيتم قبول الفرضية البديلة، التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) إحصائية لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصة عمان»

مما سبق يتضح قبول معظم الفروض الفرعية للدراسة، حيث تم قبول ثلاثة فروض ورفض فرض واحد، وبالتالي يتحقق الفرض الرئيسي للدراسة والمتمثل في أن لجان

المراجعة تساهم في تحسين جودة التقارير المالية. تتفق مع دراسة (إسماعيل، 2010). تتفق مع دراسة (أبو ميالة، 2008)

■ **ملخص نتائج تحليل الفرضيات**

من خلال نتائج تحليل الفرضيات السابقة المتعلقة بالشركات العقارية المدرجة ببورصة الكويت وبورصة عمان، توصلت الدراسة إلى:

- أظهر اختبار الفرضيات أن قيمة معامل التحديد للشركات العقارية المدرجة ببورصة الكويت (R^2=0.45)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة قد فسرت ما مقداره (45 ٪) من التباين في جودة التقارير المالية. ويعزو الباحثان ذلك إلى وجود عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

في حين إن قيمة معامل التحديد للشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان بلغت (R^2=0.89)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة قد فسرت ما مقداره (89 ٪) من التباين في جودة التقارير المالية.

- وجود علاقة عكسية لاستقلالية لجان المراجعة على جودة التقارير المالية للشركات العقارية المدرجة ببورصة الكويت، أي كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين زادت إمكانية تسلم الشركة لتقرير متحفظ، وهذا يتفق مع دراسة (قديح، 2013)، (Velte, et, al., 2011). ويعزو الباحثان ذلك إلى وجود بعض لجان المراجعة يتكون أعضائها من عائلة واحدة، ووجود صلة قرابة أحيانا بين عضو اللجنة وبين رئيس مجلس الإدارة، مما يشير إلى أن الاستقلالية قد تكون ظاهرية. كما أن عملية جمع البيانات أوضحت أن بعض لجان المراجعة لم يتمتع أي عضو فيه بالاستقلالية، وكحد أقصى بلغت نسبة الأعضاء المستقلين في اللجنة نسبة 67&.

وكان الأمر عكسيا بالنسبة للشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان، حيث أظهر التحليل وجود علاقة طردية، أي كلما زادت استقلالية أعضاء لجان المراجعة زادت احتمالية تسلم الشركة لتقرير نظيف، وهذا يتفق مع دراسة (عبدالحكيم والعين، 2013)، (أحمد، 2011)، (Martinez & Fuentes, 2007).

- وفيما يخص علاقة المؤهل المحاسبي أو المالي لأعضاء لجان المراجعة بجودة التقارير المالية: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية في الشركات العقارية المدرجة ببورصة الكويت، أي كلما زاد عدد الأعضاء الذين لديهم مؤهل محاسبي أو مالي

زادت إمكانية تسلم الشركة لتقرير متحفظ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Velte, et, al., 2011), (Inaam, et, al., 2012). بينما أشارت دراسة (قديح، 2013) بأنه لا يوجد أثر، ويعتقد الباحثان أن نقص الخبرة العملية في مجال المحاسبة أو المالية قد يكون سببا لوجود العلاقة العكسية، وكما أظهرت عملية جمع البيانات أن هناك بعض اللجان لا يتمتع أعضاؤها بالكامل بأي مؤهل محاسبي أو مالي، وفي حده الأقصى بلغت النسبة 67 ٪ .

وجاءت العلاقة طردية بالنسبة للشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان، فكلما زاد عدد أعضاء اللجنة الحاملين لمؤهل محاسبي أو مالي زادت احتمالية تسلم الشركة لتقرير مراجعة خارجية نظيف. وهذا ما يتفق مع دراسة (عبدالحكيم والعين، 2013)، (أحمد، 2011)، حمدان ومشتهي، 2011).

- علاقة عدد الاجتماعات السنوية للجنة المراجعة بجودة التقارير المالية: وجدت الدراسة أن عدد اجتماعات اللجنة ليس له علاقة بجودة التقارير المالية للشركات العقارية المدرجة ببورصة الكويت، وهذا يتفق مع دراسة (قديح، 2013)، (عبدالحكيم والعين، 2013)، (أحمد، 2011)، (حمدان ومشتهي، 2011)، ويعزو الباحثان ذلك إلى احتمالية عدم انتظام اجتماعات اللجنة السنوية.

وفي الشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان كانت العلاقة طردية، أي كلما زاد عدد اجتماعات اللجنة زاد احتمالية تسلم الشركة لتقرير نظيف من المراجع الخارجي، وهو ما يتفق مع دراسة (إسماعيل، 2010).

ويمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3$$

حيث إن:

Y : تمثل المتغير التابع

β_0 : تمثل الحد الثابت

من β_1 حتى β_3 : تمثل معاملات الانحدار

من X_1 إلى X_3: تمثل المتغيرات المستقلة على التوالي

عليه فإن نموذج الانحدار للشركات العقارية المدرجة ببورصة الكويت هو:

نوع التقرير الذي يصدره المراجع الخارجي = 1.036 + (-1.421 × نسبة الأعضاء المستقلين) + (-0.432 × نسبة المؤهل المحاسبي أو المالي للأعضاء) + (0.007 × عدد اجتماعات اعضاء اللجنة)

ونموذج الانحدار للشركات العقارية المدرجة ببورصة عمان هو:

نوع التقرير الذي يصدره المراجع الخارجي = 0.573 + (1.241 × نسبة الأعضاء المستقلين) + (0.131 × نسبة المؤهل المحاسبي أو المالي للأعضاء) + (0.243 × عدد اجتماعات أعضاء اللجنة)

■ **النتائج والتوصيات:**

● **النتائج:**

بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- لم تتحصل أي شركة من شركات عينة الدراسة على تقرير مراجع خارجي يحمل رأي سلبي أو عدم إبداء رأي، وحتى الرأي المتحفظ شكل نسبة بسيطة مقارنة بعدد التقارير الحاصلة على رأي نظيف. وهذا قد يعتبر مؤشرا على دور لجان المراجعة في الارتقاء بجودة التقارير المالية.

2- لا يوجد التزام من أغلب الشركات العقارية (حوالي 85 ٪) سواء المدرجة ببورصة الكويت أو المدرجة ببورصة عمان بالإفصاح ضمن تقاريرها السنوية عن خصائص لجان المراجعة لديها.

3- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، مؤهلهم المحاسبي أو المالي على جودة التقارير المالية بالشركات العقارية المدرجة ببورصة الكويت. في حين لم تكن هناك علاقة لعدد اجتماعات اللجنة السنوية.

4- وجدت الدراسة أن هناك علاقة طردية لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، وعدد اجتماعاتهم ومؤهلهم المحاسبي أو المالي على جودة التقارير المالية للشركات العقارية الأردنية المدرجة ببورصة عمان.

● **التوصيات:**

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بما يلي:

1- على الجهات المسؤولة (هيئة الأوراق المالية وبورصة الأوراق المالية) العمل على توعية الملاك والمستثمرين إلى أهمية دور لجان المراجعة للرفع من جودة التقارير المالية.

2- على الجهات المسؤولة (هيئة الأوراق المالية وبورصة الأوراق المالية) إلزام الشركات بالإفصاح ضمن التقارير السنوية عن كافة المعلومات المتعلقة بخصائص لجان المراجعة لديها، عملا بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالخصوص.

3- توصي الدراسة هيئة أسواق المال الكويتية برفع عدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة إلى عضوين، وأن يتوفر لدى جميع أعضاء اللجنة القدر الكافي من المعرفة المحاسبية أو المالية أسوة بالتشريعات العالمية.

4- كما توصي الدراسة كل من هيئة أسواق المال الكويتية وهيئة الأوراق المالية الأردنية أن تطلب من الشركات حصول أعضاء لجان المراجعة لديها على التدريب والتأهيل اللازم للقيام بمهامها المنوطة بها.

■ المراجع

- **أولاً: القوانين واللوائح**
- تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان لسنة (2004)
- تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2004/53)
- تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية رقم (1) لسنة 1998 للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.
- هيئة الأوراق المالية، (2007)، **دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.**
- قانون الأوراق المالية الأردني رقم (76) لعام (2002)
- قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته.
- هيئة أسواق المال الكويتية (2013). **قرار رقم (25) «بشأن إصدار قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال».**
- هيئة أسواق المال الكويتية (2015). **قرار رقم (72) «بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته».**

■ **ثانياً: الدراسات العربية**

1- أبوزر، عفاف إسحاق (2011). تأثير دور لجان التدقيق في إدراك مخاطر أعمال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، مج 35، ع 3، مصر.

2- أحمد، سامح محمد رضا (2011). دور لجان المراجعة كإحدى دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، مج7، ع1، الجامعة الأردنية، عمان.

3- أحمد، زكريا عبده السيد (2006). مقومات تفعيل لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين آليات الحوكمة في الشركات المساهمة المصرية، **مجلة الدراسات والبحوث**، ع1، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.

4- إسماعيل، علي عبدالجبار الحاج علي (2010). **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

5- أبو الهيجاء، محمد فوزي، والحايك، أحمد فيصل (2012). خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المراجع: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد 20، العدد 2، الأردن.

6- حمدان، خولة حسين (2014). لجنة التدقيق التشكيل والمهام – دراسة مقارنة، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية**، ع 19، كلية الإدارة والاقتصاد، دامعة واسط، بغداد، العراق.

7- حمدان، علام محمد ومشتهى، صبري ماهر (2011). علاقة لجنة التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، **المجلة العربية للمحاسبة**، مج 14، ع 1، جامعة البحرين، البحرين.

8- حمدان، علام محمد ومشتهى، صبري ماهر وعواد، بهاء صبحي (2012). دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، مج 8، ع 3، الجامعة الأردنية، عمان.

9- الرحيلي، عوض سلامة (2008). لجان المراجعة كإحدى دعائم حوكمة الشركات، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، المجلد 22، ع 1، كلية الاقتصاد والإدارة، السعودية.

10- سامي، مجدي محمد (2009). دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة

القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الاسكندرية، ع 2، الاسكندرية، مصر.

11- شعبان، عبدالمجيد الطيب والسويح، عماد علي (2010). لجان المراقبة انموذجا بديلا عن لجان المراجعة، **المجلة الجامعة**، ع12، جامعة الزاوية، ليبيا.

12- الصوص، إياد سعيد محمود، (2012). **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم أليات التدقيق الداخلي والخارجي: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

13- عبدالله، انتصار حسين (2016). **لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الرباط الوطني، السودان.

14- عبدالحكيم، مجدي مليجي والعين، علاء محمد (2013). أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات – دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، ع4، جامعة عين شمس، مصر.

15- قديح، بسام سليمان (2013). **أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

16- كبلان، معتز عبد الحميد (2013). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**،، المجلد الثالث، ع 2، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

17- المومني، محمد عبدالله، (2010). تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مج 62، ع 1، سوريا.

18- أبو ميالة، سهيل نعيم (2008). **العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجان التدقيق: دراسة تطبيقية على شركات القطاع المالي ببورصة عمان**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

19- يخلف ، عبد السميع يخلف مسعود ، (2017)، « دور لجان المراجعة كإحدى دعائم حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية «، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1. Andrew, R. G. and Carol ,M., (2000). "Audit Committee, Cadbury Code and Audit Fees: An Empirical Analysis of UK Companies", Managerial Auditing Journal" Vol. 15, Issue .7.

2. Arens, A. A., Elder, R. J., Beasley, M. S., & Hogan, C, E. (2017). Auditing and assurance services: an integrated approach. 16 ed. Pearson.

3. Bashiti, Lubna, S; Rabadi, Aram, Y; (2006). Assessing Corporate Governance in Jordan, The Arab Bank Review, Vol.8,No.1 April.

4. Dey, Aiyesha, (2005). Corporate Governance and Financial Reporting Credibility, A Dissertation for the degree of doctor of philosophy in The University of Northwestern, Unpublished .

5. Goddard, A. R., & Masters, C. (2000). Audit committees, Cadbury Code and audit fees: an empirical analysis of UK companies. Managerial Auditing Journal, 15(7), 358-371.

6. Inaam, Z., Khmoussi, H. And Fatma,Z., (2012). "The Effect of Audit Committee Characteristics on Real Activities Manipulation in The Tunisian Context ", International Journal of Multidisciplinary Research, Vol.2 ,Issue 2, February.

7. Luohe, Labelle, R.Piot, C. Thornton, B.D., (2008). "Board Monitoring, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence", Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. 1, Issue 2.

8. Malihi, S. A., Mahdavikhou, M., & Khotanlou, M. (2013). An investigation into the relationship between audit committee and audit quality, Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 6(10): 409-416.

9. Martinez, M., & Fuentes, C. (2007). The impact of audit committee characteristics on the enhancement of the quality of financial reporting: An empirical study in the Spanish context. Corporate Governance: An International Review, 15(6), 1394-1412.

10. OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) (2004). OECD Principles of Corporate Governance.

11. Pucheta Martínez, M. C., & De Fuentes, C. (2007). "The impact of audit committee characteristics on the enhancement of the quality of financial reporting: An empirical study in the Spanish context". Corporate Governance: An International Review, 15(6), 1394-1412.

12. Pucheta Martínez, M. C., & De Fuentes, C. (2007). The impact of audit committee characteristics on the enhancement of the quality of financial reporting: An empirical study in the Spanish context. Corporate Governance: An International Review, 15(6), 1394-1412.

13. Shanikat, M., & Abbadi, S. S. (2011). Assessment of corporate governance in Jordan: An empirical study. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 5(3), 93-106.

14. Smith Report (2003). Audit Committees: Combined Code Guidance, London, Financial Reporting Council.

15. Velte, P., & Stiglbauer, M. (2011). Impact of audit committees with independent financial experts on accounting quality. An empirical analysis of the German capital market. Problems and Perspectives in Management, 9(4), 17-33.

■ رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. هيئة أسواق المال الكويتية www.cma.gov.kw

2. بورصة الكويت www.boursakuwait.com.kw

3. هيئة الأوراق المالية الأردنية www.jsc.gov.jo

4. بورصة عمان www.asc.com.jo